قضية الشذوذات فی اللهجات العربية عند ابن جنی

باقر کارگر*
مهدی رحیمی**

تاریخ الوصول: ۱۳۹۰/۱۰/۲۸هـ ش
تاریخ القبول: ۱۳۹۰/۱۱/۱۲هـ ش

الملخص

يتناول هذا المقال عدد اللهجات العربية ذاكرا أكثرها قياسا واستعمالا، ثمّ يأتی بقول ابن جنّی فی الشـاذّ والمطرد فی اللغـة وأضربها الأربعة ويمثّل لها على حسب ما ورد فی كتب ابن جنی وخاصة خصائصه، كما يبين أن المقصود بالقراءة الشاذّة لايعنی أنّها بلهجة شاذة، كذلك يتحدث عن محاولات ابن جنی فـی عقد موازنة بين اللهجات لكـی يفضّل بعضها على بعض بدليل كان أو بلا دليل وأنّ هذه المقايسـة قد لاتتفق، وعلى هذا تشـير هذه الدراسـة إلى أننا لانتفق مع ابن جنّی فی إخضاع اللهجات للمقايسـة، بل نتفق معه فی ذكر أن هذه اللهجة أسير من تلك فی ما ورد من شعر أو نثر، أو هی التی عليها القرآن الكريم موضحة رأی علم اللغة الحديث فی ذلك جهد المستطاع.

الكلمات الدليلية: اللهجة، الشاذ، الشذوذ، القياس، المطرد.

*. أستاذ مساعد بجامعة آزاد الإسلاميه فی ياسوج، ايران. Bagherkagar@gmail.com
**. مدرس بجامعة حكيم سبزواری، ايران.

المقدمة

إنّ موضوع هذا البحث هو قضية الشذوذات عند ابن جنّی من خلال کتبه خاصة الخصائص الذی یعتبر أحد أشــهر الکتب التی ألفت فی فقه اللغة وفلسفتها وأسرار العربیة ووقائعها، حیث یتکون من ۱۶۲ بابا یبدأ بباب "القول علی الفصل بین الکلام و القول" و یختم بباب "فی المســتحیل وصحة قیاس الفروع علی فســاد الأصول"؛ کمــا أنّ صاحبه أحد العباقرة فی فقه اللغة والصرف والنحو وله إبداعات ومبتکرات فی علوم العربیة، جاء بآراء کثیرة فی کتبه التی جاوزت الخمسین وهو عاش طیلة القرن الربع الهجری الذی یعدّ أزهر عصور الابتکار فی تألیف النحو واللغة.

وأمّا اسمه فهو «أبوالفتح عثمان بن جنّی الموصلی النحوی اللغوی.» (القفطی، لاتا، ج۲: ۲۳۵)، و«جنّی بکســر الجیم وتشــدید النون وکسرها وسکون الیاء علم رومی وهو معرب "کنی" بمعنی النبیل.» (السیوطی، ۱۳۵۹ش، ج۲: ۱۳۲)

وأمّا تألیفات ابن جنی فتشــمل الصــرف، والنحو، والبلاغة، وفقه اللغة، وغیرها من کّل الفنون العربیة، وهذا المقال یرید أن یعرّف موضوعا مهمّا من موضوعاته – قدر المستطاع – إذ یشرح شذوذ اللهجات والمقایسة بینها ولهجات البلاد العربیة وأقســام الشاذ عند ابن جنّی، موضّحا بعض أبوابه التی وردت فی کتابه الخصائص والتی تتعلق بموضوع هذا البحث خاصة "باب القول فی الشاذ والمطرد فی اللغة" مذکّرا الفرق بین شــذوذ اللغة وشذوذ القراءة وتأثیر هذا الشذوذ فی القراءات وأن القراءات الشاذة لیست من لهجات شاذة فحسب.

وأمّا بشــأن خلفیة هذا الموضوع فلم یر کاتــب المقال أحدا یکتب فیه، ولکن بعض الدارســین والعلمــاء حققّوا کتب ابن جنی، وقاموا بتشــریح بعض مفرداتها وشــواهدها ومشــکل غریبها من مثل النجار، وهنداوی فــی الخصائص، کما ألّف بعضهــم عن ظاهــرة اللهجة وجــاؤوا بکثیر من أقوال ابن جنــی من مثل فاضل الســامرائی فی کتابه ابن جنی النحــوی، وعبدالرحمن أیوب فی أصوات اللغة، أو یحیــی علی یحیی المبارکی فی أثر اختلاف اللهجــات العربیة فی النحو، أو نری بعض الطلاب کتبوا رسالات فی مجال أدب ابن جنی من مثل جاب الله یازید فی ظاهرة التعلیل فی النحو لنیل درجة الماجستیر، أو محمد شرفبیانی لنیل درجة الدکتواره کتب مقالا تحت دراســات ابن جنی النحویة حول الصفة والموصوف، أو

محمـــد وليد حافظ كتب مقالا فى قراءة فـــى فكر ابن جنى من خلال الخصائص على ضوء علم اللغـــة الحديث، أو الدلالة الصوتية عند ابن جنى مقال كتبه بوزيد ساسى هادف.

يجب علينا أولا، توضيح الشـــذوذ لغة واصطلاحا، ثم تقســـيم اللهجات العربية على حســـب الأماكن الجغرافية، وأخيرا شرح ما ورد من الشذوذات فى كتب ابن جنى وخاصة الخصائص شارحين موازنة بين لهجتين أيتهما أقيس أو أضعف؟

«شذّ عنه يشِذّ ويشُذّ شذوذا: انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذّ، وشَذّ الشئ أى ندر عن جمهوره.» (اللسان، مادة شذّ) والشاذّ هو المنفرد، أو الخارج عن الجماعة، والشـــذوذ اصطلاحا: «هو الخروج على القاعـــدة النحوية أو الصرفية، أو القياس، أو المألوف الشـــائع، أو العادى، نحو "شّر" و"خير" اللذين هما صيغة تفضيل شاذتان، وقياسهما: أشّر، وأخير.» (بديع يعقوب، ١٩٨٨م: ٤٠٨)

وأمّـــا اللهجـــات العربية فكثيـــرة تختلف حســـب أماكنها الجغرافيـــة نذكرها مســـتعينين بقول يحيى على يحيى المباركى وماورد فى كتب ابن جنّى، فيمكن تقسيمها إلى:

١. لهجات بلاد الشـــام، وهذه تشمل اللهجة السورية، واللبنانية، والفلسطينية، والقبرصيـــة. وهـــذه اللهجة هى مـــن أقرب اللهجـــات إلى الفصحـــى. ٢. لهجات الجزيرة العربية، وهذه شـــاملة اللهجة القطيفة، والحساوية، والجنوبية، والحجازية، والشمالية، والبدوية. ٣. اللهجة الخليجية، وهى تضّم اللهجة البحرينية، والكويتية، والعمانية، والشحية. ٤. اللهجة السودانية. ٥. اللهجة التشادية. ٦. اللهجة المصرية، وهذه تحســـب أكثر اللهجات فهما فى الوض العربى بســـبب كثرة انتشـــار الأفلام والمسلســـلات التلفزيونية المصرية. ٧. اللهجات المغاربية، وهذه تشـــمل اللهجة الحســـانية، والمالطية، والجزائرية، والتونســـية، والليبية، والمغربية، والأندلسية. ٨. اللهجة اليمنية.

إذا نراجع الخصائص لابن جنى نراه يتكلّم عن الشذوذ والاطراد فى باب سماه "باب القول على الاطراد والشذوذ".

وقـــال: «إنّ أصل مواضع "طرد" فـــى أقوالهم التتابع والاســـتمرار ... ومواضع الشـــذوذ فيها التفرق والتفرد ... هذا أصل هذيـــن الأصلين فى اللغة. ثمّ قيل ذلك

فی الكلام والأصوات على سـمته وطريقه فی غيرهمـا فجعل أهل علم العرب ما اسـتمر من الكلام فی الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق عيله بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا.» (ابن جنی، ١٩٥٢م: ١٩٦-٩٧)

ثم نراه يفصل القول فی الشاذ والمطرد فی اللغة وبين أن الكلام فی ذلك يتناول أربعة أضرب: «الأوّل: ما كان مطردا فی الاسـتعمال مطردا فی القياس.والثانی: ما كان مطردا فی القياس شاذا فی الاستعمال. والثالث: ما كان مطردا فی الاستعمال شاذا فی القياس. والرابع: ما كان شاذا فی القياس شاذا فی الاستعمال.» (المصدر نفسـه: ٢٧٨-٢٧٩) وصف الضرب الأوّل بأنّه الغايـة المطلوبة، ومثل له بنحو: قام زيـد؛ كما مثل الضرب الثانی، الماضی من فعل يدع ويـذرُ؛ وللضرب الثالث ذكر استصوب واستحوذ؛ ومثّل للضرب الرابع ثوب مصوون ومسك مدووف.

وقـد ذكر أن المتكلم يتجنب مـا تجنبته العرب فی الضرب الثانی أی ما كان مطردا فی القياس ولكنّه شـاذ فی الاسـتعمال، إلا أنّ ذلك لايدعو إلى تجنب ما لم يرد عن العرب إنها حكمت عليه بالترك مما كان مشبها لهذا المتروك، «وذلك كأن تدع الماضی من "يذر" فلاتقول "وذر" لأنّ العرب قد تركت ذلك واسـتغنت عنـه بترك إلا أنّ هـذا لايدعوك إلى ترك الماضی من "يجد" حملاً له على "يذر" إذا لم تكن قد سـمعت "وجد" لأنّه لم يبلغـك أنّ العرب قد تحامت الماضی من "يجد" كما تحامت الماضی من "يذر"، فالشـیء إذا كان شـاذا فی السماع مطردا فـی القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلـك وجريت فی نظيره على الواجب فی أمثاله.» (المصدر السابق: ٩٩) وبهذا نرى أن اطراد الكلمة فی القياس لايشفع للمتكلم فی اسـتعمالها ما دامت العرب قد اسـتغنت بغيرها عنها، فالقياس يأتی وراء الاستعمال ولا أمامه، وهذا من البراهين القوية على أنّ العلماء كانوا يسيرون وراء كلام العـرب الوارد إليهم يأخذون منه القواعد ولـم يكونوا مقّعّدين أولا، ثمّ باحثين بعد ذلك عن شواهد تصدّق ما أعطتهم القواعد.

وأمّـا الحكم فی الضرب الثالث أن يتبع المتكلم قول العرب، ويتبع ما سـمع الوارد به فيه نفسـه ولايقيس عيله غيره، فشذوذ الشئ فی القياس إذن لايضعف استعماله نفسه إذا كان مطردا فی الاستعمال، وإنما يمنع القياس عليه. ولهذا نرى ابـن جنی يقول: «إنّ القياس إنّما يكون على أكثر اللغة لا على أقلها، وأكثر اللغة

مثلا يقلب الواو ألفا بعد نقل حركتها وهى الفتحة إلى الساكن الصحيح قبلها نحو استقام واستعاد، والأصل استقوم واستعود بوزن استفعل، فقولهم استصوبت الشئ واستحوذ عليه، بالتصحيح من القلة بالقياس إلى كثرة ما ورد بالإعلال بحيث لايكون من الصواب القياس عليه وترك القياس على الكثير فى اللغة.» (نفسه)

وأمّا الحكم فى الضرب الرابع كالضرب الثالث فلايجوز القياس عليه، ولهذا يقول صاحب الخصائص: «لايجوز أن نقول هذا رأى مقوول مثلاً قياساً على قولهم ثوب مصوون، بل إن إحدى نسخ الخصائص التى اعتمد عليها فى التحقيق وأثبت نصها فى المتن، قد ذهبت إلى أبعد من هذا حيث منعت استعمال ما ورد عن العرب من الألفاظ التى حكم عليها بأنها شاذة فى القياس والاستعمال إلا على سبيل الحكاية فليس للمتكلم أن يستعمل كلمه مصوون مثلا إلا إذا أراد أن يذكر أنّ بعض العرب قد أتمّ مفعولا من الأجوف الواوى ويحكى قولهم ثوب مصوون.» (نفسه)

هذا هو معنى الشذوذ وحكم الشاذّ فى الاستعمال والقياس، وعلى حسب هذا القول مسائل كثيرة يمكن إثباتها أو نفيها يشار إلى بعضها من مثل مسألة ورود الألفاظ مخالفا للغة الجمهور ولكن قاسوا عليها وما هى العلة؟ (حريرجى، ١٣٨٩ش: ٦٩)

إذا نراجع المنصف فنرى ابن جنى يتكلم عن جزئية خالف الأخفش فيها مذهب الخليل وسيبويه، يرجّحهما على الأخفش، مستدلا لهما بأنّ الشاذّ إنّما يكون إذا ورد عن العرب كثير غيره على خلافه فأما إذا لم يرد عن العرب ما يخالفه ولم يكن عندهم نظير فلايحوز أن يعد شاذا. والمسألة التى تناولها هى الجمع الذى يأتى على مفاعل هل تهمز عينه إذا لم يكتنف الألف واوان؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أنها تهمز وذهب الأخفش إلى أنّها لاتهمز إلا بشرط أن يكتنف ألف مفاعل واوان، فإن اختلفتا واوا وياء لم تهمز العين، كذالك إذا اكتنفه ياءان. (ابن جنى، ١٩٥٤م: ٤٥-٤٦) واستدلّ ابن جنى على صحة مذهب الخليل وسيبويه وأنّ القياس همز العين فى هذا بما حكاه المازنى من أنّه سأل الأصمعى عن "عيل" كيف تكسره العرب فقال "عيائل" بالهمزة: «فإذا قال قائل منتصرا لأبى الحسن إن همزهم "عيائل" من الشاذّ فلاينبغى أن يقاس عليه. قيل: إنّما كأن يكون هذا شاذا لو كنت سمعتم لم يهمزوا نظيره فى كثير من المواضع ثم رأيتهم

قد همزوا "عيائل" فبهذا كأن يمكن أن يقال إنّ همزة شاذ، فأما ولم نرهم صححوا نظيــره، وفی اليــاء ما فی الواو من الاســتثقال فليس لك أن تحكم بشــذوذها.» (نفســه)، «فهذه كلمة واحدة، اكتنف الألف فيها ياءان همزت العين فيها على ما ذكر الأصمعی لم يجعل الاســتدلال أنها ســمعت مهموزة ولم يسمع نظيرها غير مهموز فی كثير من المواضع حتی تجعل شاذة.» (نفسه)

وصاحب المنصف ما وقف عند هذا الاســتدلال وإن كان هو الذی يعنينا ههنا بــل زاد عليه مجیء كلمتين عن أبی زيد بألــف يكنتفها ياءان وقد همزت العين فيهمــا وكان ذلك تقوية بالنظير للاســتدلال الأول «نعم وقد حكی أبوزيد عنهم "سيقة وسيائق" و"سّيدة وسيائد" بالهمز أيضاً.» (نفس المرجع: ٤٦/٢)

جــاء ابن جنی بباب ســمّاه "ما خالف لغة الجمهور" وذكــر: «أنّه إذا ورد عن عربی ما يخالف اللغة التی عليها جمهور العرب فإنّه ينظر فی حاله وحال ما سمع منــه مخالفا للغة الجمهور، أمّا حاله فإنّــه ينظر أهو ممن عرف بفصاحته فی غير ذلــك الأمر الذی خالف فيه، فــإذا كان فصيحا فی كل ما نقل عنه، وكان ما انفرد به مما يقبله القياس وإن كان الاســتعمال لم يرد به إلا من جهته هو فإن الأولی أن يقبل منه ما أورده ولايتهم بالخروج من الفصاحة فی ذلك ويحسن الظن به.» (ابن جنی، ١٩٥٤م: ٣٨٥/١) وعلل حســن الظن بأمريــن: «الأول: أنّه من الجائز أن يكــون ذلك اللفظ قد وقع إليه من لهجة قديمــة بعد العهد بها فلم يبق منها أثرمعلوم.» (المصدر نفسه: ٣٨٦)

الثانی: «أن يكون شــيئاً ارتجله، فقد ذهب ابن جنی إلی أن الأعرابی يمكن أن يتصرف ويرتجل ما لم يسبقه أحد إليه إذا قويت فصاحته.» (المصدر السابق: ٢٥/٢)

«وقد مثّل للشــیء يسمع من العربی الفصيح لايســمع من غيره بما ورد عن ابــن أحمر مــن كلم انفرد به.» (المصدر الســابق: ٢١-٢٤)، ثم ذكر أن الرأی فی ذلك وجوب قبوله لأن العلماء قد شــهدوا لابن أحمر هذا بالفصاحة. والقاعدة التی وضعهــا فيما ورد غير مخالف للقياس هی «لم نقطع علی الفصيح يســمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ.» (نفسه)

ثم يســتمر فی هذا المجال ويقول: «فإن جاء ما خالف الجمهور عن متهم فی فصاحته، أو عمن لم يعرف العلماء فصاحته، ولم يسبق لهم أن وثقوه فيها يجری

على لسانه فإنّه يرد حينئذ ولايقبل منه.» (نفسه: ۳۹۰/۱)

وممـا يدخل فـى النظر إلى حال الفصيح انتقال لسـانه من لهجته إلى لهجة أخرى، ولهذا يقول صاحب الخصائص: «إنّه ينظر فيما انتقل لسانه إليه فإن كانت لهجة فصيحة أيضا قبلت منه وإلا ردت عليه ولم تقبل منه ولايشفع له أنّه فصيح فـى غير تلـك اللفظة التى عرفت ببعدها عن الفصاحـة وينظر إليه فيها كأنّه من أهل تلك اللهجة الفاسـدة فيما انتقل لسانه إليه فإن كان إنما انتقل من لغته إلى أخـرى مثلها فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التى انتقـل إليها كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها حتى كأنه إنما حضر غائب من أهل اللغة التى صار إليها أو نطق ساكت من أهلها، فإن كانت اللغة التى انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها حتى كأنّه لم يزل من أهلها وهذا واضح.» (نفسه: ۱۲/۲)

إنّ هـذا الكلام بالنظر إلـى حال من ورد عنه ما خالـف الجمهور، فأما النظر إلـى ما أورده مخالفا «فإنّـه إن كان موافقا للقياس قبل منه كما تقدم وإن انفراد بـه، فأمّا إن كان ما انفرد به مخالفـا للقياس فإنّه يرد عليه ولايقبل منه.وإن كان فصيحاً مشـهوداً له بالفصاحة ذلك لأنّه حينئذ سيكون قدخالف السماع والقياس جميعا.» (نفسـه: ۳۸۷/۱) ولاتكون فصاحته حينئذ شفيعا له فى قبول ما خالف السـماع والقياس، ولايقنع فى اللفـظ المخالف بوروده من الواحد أو العدد القليل من العرب الفصحاء، فإن كثر عدد قائليه وهو مع ذلك مخالف للقياس ومخالف لما عليه لغة الجمهور من العرب فإنّ ابن جنى قد أجاز قبوله، ويفسّـره «بأنّه إمّا أن يكون الذين نطقوا به لم يحكموا قياسـه على لغة آبائهم، إما أن يكون الدارس لم يتبّين فيه وجه القياس.» (نفسه: ۲۵/۲-۲۶)

ونرى ابن جنى جاء بباب آخر سماه "أغلاط العرب" وهو يدخل فى هذا الباب أيضا، وإنّه يقصد منه مخالفة القياس بسـبب توهم العربى فى اللفظة، مما يجعله داخـلا فى القياس الخاطئ وتجرى عليـه أحكامه من حيث كثرة الناطقين به أو قلتهـم، وذلك واضح من تعليله وتمثيله فى الباب قال: «كان أبوعلى – رحمه الله – يرى وجه ذلك ويقول إنّما دخل هذا النحو فى كلامم لأنّهم ليسـت لهم أصول يراجعونهـا ولاقوانين يعتصمـون بها، وإنّما تهجم بهـم طباعهم على ما ينطقون به، فربّما اسـتهواهم الشـيء فزاغوا به عن القصد.» (ابن جنى، ۱۹۵۲م: ۲۷۳/۳،

وانظر ابن جنی، ١٩٥٤م: ٣١١/١)، «فهم إذن قد يزيغون عن القصد لأن الشـيء يسـتهويهم ولم تكن القواعد التی هی القياس معروفة لديهم حتی تعصمهم من الزيغ فی الكلام، وقد مثل لذلك بقول الشاعر:

غـدا مالـكٌ يرمی نسـائی كأنّما نسـائی لسـهمی مالـكٍ غرضان

فيا ربّ فاتـرك لی جهينة أعصرا فمالـكُ مـوت بالقضـاء دهانـی

وقال إنّ هذا الرجل الذی مات نسوته الواحدة بعد الأخری، لكثرة سماعه كلمة ملـك الموت ظنّ أنه فعل مثل فلك فأخذ منها علی مثال فاعل، فقال مالك ولهذا يقـول ابن جنی: «وحقيقة لفظ غلط وفسـاد.» (نفسـه: ٢٧٤/٣)، ونحن نری أن أصل هذا اللفظ من "لأك" فَعَل و"ملأك" مَفعَل منه الزمت همزته التخفيف، فقيل: «ملـك فهو بزنة مفل، إلا أن هـذا الأعرابی قد بنی علی الظاهر فهو إذن قد أخطأ القياس وتوهم وهذا معنی نسبة الغلط إليه.» (نفسه: ٢٧٧/٣) وكذلك نری ما جاء عنهـم من همز "مصائب" حيث جعلوا "مصيبـة" كصحيفة فكما قالوا "صحائف" وهمزوا قالوا "مصائب" بالهمز أيضا، والحقّ أنّ ياء مصيبة ليست زائدة كياء صحيفة حتی يصحّ همزها لكنّهم توهموا فی القياس أيضا.

إذا نراجـع الخصائص نری بابـا عقده ابن جنی تركب اللغات أنه موضع ويقول ابن جنی: «دعا أقواما ضعف نظرهم ... إن جمعوا أشياء علی وجه الشذوذ عندهم وادعوا أنّها موضوعة فی أصل اللغة علی ما سمعوه باخرة من أصحابها ... ألا تراهم كيف ذكروا فی الشـذوذ ما جاء علی فَعِل يفعُل نحو نَعِم ينعُم ... وقالوا أيضا فيما جاء علی فَعَل يفعَل وليس عينه ولا لامه حرفاً حلقياً نحو يقلی ... ومما عدوه شاذاً ما ذكروه من فعُل فهو فاعل نحو طهر فهو طاهر ... واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنّما هو لغات تداخلت فتركبت ... وهكذا ينبغی أن يعتقد وهو أشـبه بحكمة العرب.» (نفسه: ٣٧٤/١-٣٧٥)

وينظـر أنّ الأقوام الذين وصفهم ابن جنی بضعـف نظرهم فی بعض ما ذكره جمهور العلماء، فإنّنا نجد القول بشذود ما جاء مفتوح العين فی الماضی و المضارع من غير حرف حلق فی كثير من كتبهم، قال سـيبويه فی أبی يأبی: «ولانعلم إلا هـذا الحرف وأما غير هذا فجاء علی القياس ... وأما جبی يجبَی وقلی يقلَی، فغير معروفين إلا من وجه ضعيف.» (سيبويه، ١٣١٦ق: ٢٥٤/٢)

ويرى السيرافى فى هذا المجال ويقول: «جبى يجبَى وقلى يقلَى فلم يصحّا كصعة أبى يأبَى ... ومثله عَضَضت تعضّ أى كمنَع يمنَع الذى حكاه وهو شاذّ.» (السيرافى، ١٩٥٥م: ٢٧٦/١)، وقال ابن حاجب: «وشذّ أبى يأبِى.» (الرضى الاستراباذى، ١٩٧٥م: ١١٤/١؛ وشلاق، ١٩٧١م: ١٩) بل إن ابن جنى نفسه وصف فعلا من هذا بالشذوذ، وإن ذكر بعده أنه من باب التداخل حيث يقول: «وأما "يهلك" بفتح الياء واللام جميعا فشاذة ومرغوب عنها لأن الماضى "هَلَك" فعَل مفتوح العين ولايأتى بفعل مفتوح العين فيهما جميعا إلا الشاذ، و إنّما هو أيضا لغات تداخلت.» (ابن جنى، ١٣٨٦ق: ٢٦٨/٢)

نرى ابن جنى فى بحث تداخل اللغات وتركبها أنّه تجيزه كثرة اللقاء بين العرب واختلاطهم وسماع بعضهم عن بعض فهم وإن كانوا منتشرين على أرض الجزيرة الواسعة إلا أنّهم يجرون مجرى الجماعة الواحدة فى تلاقيهم وتزاورهم، وقد قال ابن جنى: «إنّ العرب يختلفون فى أقسام: قسم يأخذ ما سمعه من غير تردد أو إبطاء، وقسم يقيم على لهجته فلايؤثر فيه سماعه غيرها من الألفاظ، وقسم بين هذا وذاك، حيث يظهر عليه أثر ما سمع إذا طال تكرار لهجة غيره عليه فترى فى كلامه بمرور الوقت.» (ابن جنى، ١٩٥٢م: ٣٨٣/١)

نرى ابن جنى ينقل القول بتداخل اللغات إلى القراءات، فنجد عنده ما أطلق عليه تداخل القراءتين، وذلك حين عرض لقراءة: "الحِبُك" بكسر الحاء وضّم الباء حيث يقول: إنّه يجوز أن يكون الذى قرأ بها قد تداخلت عليه القراءتان "الحِبِك" و"الجُبُك" فكأنّما أراد قراءة "الحِبِك" فلما كسر الحاء تحول إلى قراءة الضّم فضّم الباء، وهذا التحول نوع من التخليط عنده وقد شبهه بقول بلال بن جرير:

إذا جئتهم أو سايلتهم وجدت بهم علة حاضره

وذلك أنّه ازدحمت عليه سألتهم وساءلتهم وسايلتهم، فكذلك الأمر فى قراءة الحِبِك. (ابن جنى، ١٣٨٦ق: ٢٨٧/٢)

ومن الشواذ قراءة: "سِألتم" بكسر الشين، وهذه وصفها ابن جنى بأنها غريب،حيث يقول: «والصنعة فى ذلك أنّ فى "سأل" لغتين "سلت تسال" كخفت تخاف وسألت تسألت كسبحت تسبح ... فأما قراءة "سِألتم" فعلى أنّه كسر الفاء على قول من قال سلتم كخفتم، ثم تنبه بعد ذلك للهمزة فهمز العين بعد ما سبق

الكسر فی الفاء فقال "سِألتم" فصار ذلك فی ترکب اللغات، وقد شبّه هذا أيضا بقول بلال المتقدم ذكره.» (نفسه: ۸۹/۱)

ومن الشواذ قراءة بعضهم فی تاء "الملائكة" حيث ضموا تاءها فی الآية الشريفة: ثم قلنا للملائكة اسجدوا. (البقرة: ٣٤) وقال ابن جنی: «إنّه مذهب ضعيف جدّا وذلك أنّ الملائكة مجرورة ولايجوز أن يكون حذف همزة "اسجدوا" وألقی حركتها علی الهاء ... فهذا كلّه و تركناه يشهد بفساد قراءة أبی جعفر للملائكةُ اسجدوا.» (نفسه: ٢٤٠/١)

ومن الشواذ أيضا قراءة الحسن البصری فی الآية الشريفة: وما تنزلت به الشياطين. (الشعراء: ٢١٠) حيث قرأ لفظ الشياطين "الشياطون" وهذه شاذة، ولكن ابن جنی يعتبرها غلطا حيث يقول: «هذا مما يعرض مثله للفصحيح لتداخل الجمعين عليه وتشابههما عنده ... و علی كل حان فالشياطون غلط.» (نفسه: ١٣٣/٢؛ وابن جنی، ١٩٥٤م: ٣١١/١) و يمكن أن تكون هذه القراءة خطأ.

وكذلك من الشواذ قولهم فی "صَلَوات" حيث قُرِئ صُلوات وصَلوات وصِلوات، وهذه كلها شاذة واعتبرها ابن جنی أنها شاذة بالتحريف والتشبث باللغة السريانية واليهودية، فقال: «اعلم أنّ أقوی القراءات فی هذا الحرف هو ما عليه العامة وهو "صَلَوات". ويلی، ذلك صُلُوات وصُلُوات وصِلوات، فأما بقية القراءات فيه، فتحريف وتشبث باللغة السريانية واليهودية.» (ابن جنی، ١٣٨٦ق: ٨٣/٢-٨٤)

ومن الشواذ أيضا قولهم "نُشرا" بضمّ النون وسكون الشين والفصيح "نُشُر" بضمّ النون والشين جميعا حيث نُشُر جمع نشور، وابن جنی يقول: «أمّا نُشراً فتخفيف نُشُراً فی قراءة العامة، والنُشُر جمع نشور لأنّها تنشر الحساب وتستدره.» (نفسه: ٢٥٥/١) ويعلل الفصاحة فی اللفظة بأنّها لغة الحجازيين ولايذكر أی دليل علی الفصاحة سوی أنّها من هذه اللغة ولهذا يقول: «والثقيل أفصح لأنّه لغة الحجازيين، والتخفيف فی نحو ذلك لتميم.» (نفسه) فعليه أن يقول إن مثل هذه القراءة من الشواذ ولايكتفی بالكثرة علّة لتفضيل اللهجة. أو نراه يفضّل الفصاحة فی لهجة قريش ويعتبرها لغة القرآن ويسّميها لغة الحجاز ويقول: «...و هی لغة أهل الحجاز و بها نزل القرآن.» (ابن جنی، ١٩٧٥م: ١٦٥/١) وأيضا يقول: «وأعلی اللغتين الحجازية وبها أنزل القرآن.» (ابن جنی، ١٩٥٢م: ٣٦/٣)

فعلى هذا فهمنا أن ابن جنى فى قضية الشـواذ قد يوازن بين لهجتين حيث يفضـل إحداهما على الأخرى من حيث القيـاس ذاكرا ما يحضره من دليل، وإن كان ردّ الأمر بعد كلّ ذلك إلى الاستعمال وإن كانت اللهجة الكثيرة فى الاستعمال دون الأخرى فى القياس إذ إن «الاسـتعمال ما كثر اسـتعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله.» (نفسه: ١٢٤/١)

فمن ذلك كلامه على "ما" النافية، و"هلم"، عند الحجازيين والتميميين: حيث "ما" النافية تعمل عند الحجازيين عمل "ليس" بشروط معلومة، وهى لاتعمل عند التميميين، كما جاء فى القرآن الكريم: ما هذا بشرا. (يوسف: ٣١) وقوله سبحانه: ما هنّ أمهاتهم. (المجادلة: ٢) على الحجازية، وقد نصّ ابن جنى على أن التميمية أقوى من القياس وإن كانت الحجازية أسـير ولها وجه فى القياس أيضا، واستدلّ على ذلك: «بأنّ "ما" حرف يباشـر الأسـماء والأفعال جميعا و ما كان هذا شـأنه فى لغة العرب لايعمل شـيئا فيهما فلذلك كانت التميمية أقيس من حيث كانت عندهـم كهل فى دخولها على الكلام مباشـرة كلّ من صـدرى الجملتين الفعل والمبتدأ كما أنّ "هل" كذلك» (نفسه)

وقدعـرض للموضوع فى مكان آخـر وزاده إيضاحا بأن أشـار إلى أنّ الحرف لايكون عاملا فى الفعل والاسـم إلا إذا كان مختصا بإحداهما بل إنّ من الحروف المختصة فيما اختص به شيئا كلام التعريف وهى مختصة بالأسماء ولاتعمل فيها شـيئا، وكقد وسـوف، وهما مختصان بالأفعال ولايعملان فيها شـيئا «فما يشيع فيهمـا ولايختص بأحدهما أحرى ألا يكون له عمل فى شـئ منها.» (ابن جنى، ١٩٧٥م: ١٤٦/١)

وابـن جنى على تقريره بـأنّ التميمية أقيـس قد قرر شـيئين: الأوّل، «إنّ الاستعمال ينبغى أن يكون على الحجازية لأنها أكثر استعمالا، والذى يتبع كلام العرب ينبغى أن يصير إلى ما كثر اسـتعماله لا إلى ما قوى قياسـه.» (ابن جنى، ١٩٥٢م: ١٢٥/١)

الثانى، «إن الحجازية لها وجه يقبله القياس أيضا ألا ترى أنّ لغة التميميين فى ترك إعمال "ما" يقبلها القياس، ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك» (نفسه: ١٠/٢) ووجه القياس فى الحجازية عنده «دخولها على المبتدأ والخبر ولونها كنفى الحال.»

(نفسه: ٦٧/١)، والذی عند سیبویه أن أهل الحجاز یشبهونها بلیس «إذ کا ن معناها کمعناها، کما شبهوا بها "لات" فی بعض المواضع.» (سیبویه، ١٣١٦ق: ٢٨/١)، وإذا نراجع قول ابن حاجب نری أن أهل الحجاز اعملوها وإن لم تکن مختصة لأنّها أشبهت "لیس" من حیث المعنی وذلك أن «معنی لیس فی الأصل ما کان ثم تجردت عن الدلالة علی الزمان فبقی مفیدا نفی الکون، ومعنی "ما" مجرد النفی، ومعلوم أن نفی الشیء بمعنی نفی کونه.» (الرضی الاستراباذی، ١٢٧٥م: ٢٤٦/١)

«وکلام ابن جنی ومن قبله ومن جاء بعده بأنّ التمیمیة أقیس، فی النفس منه شیء، وذلك أنّه قد أثبت القیاس للحجازیة کما تقدم، وهو موضح عند سیبویه والرضی وغیرهما من العلماء بأنّه شبهها بلیس فی المعنی، ومن قوادهم أن الشیء قد یحمل علی الشیء، ویعطی حکمه إذا أشبهه فی معناه أو فی لفظ أو فیهما.» (الأنصاری، لاتا: ١١٨/١؛ والسیوطی، ١٣٥٩ش: ٢١٧/١ وما بعدها)، ونری ابن الأنباری یذکر: «وهذا الذی ذکر قیاس والقول بأنّ الحرف لکی یکون عاملاً ینبغی أن یکون مختصاً قیاس آخر.» (ابن الأنباری، ١٩٥٥م: ٩٨/١)، فعلی أی أساس یفضل هذا القیاس علی ذاك؟

وکذلك الأمر فی "هلم" أنّه اسم الفعل فی لهجة الحجازیین والتمیمیین علی حد سواء یلزم حالة واحدة فی الکلام مهما اختلف الاسم الذی یسند إلیه من حیث العدد والجنس فهم یقولون مثلاً "صه" للواحد المخاطب والواحدة والاثنین والاثنتین وجماعة الذکور وجماعة الإناث، لافرق عندهم فی ذلك إلاّ أنهم اختلفوا فی "هلم" « فأهل الحجاز یجرونها مجری "صه" و"مه" و"رویدً" ونحو ذلك ... وبنو تمیم یلحقونها علم التثنیة والتأنیث والجمع ویراعون أصل ما کانت علیه "لم".» (ابن جنی، ١٩٥٢م: ١٦٨/١)

وعلی هذا رأینا مذهب ابن جنی فی القیاس بین اللهجات وأنّ هذه المقایسة لاتتفق والأسلوب المعاصر فی النظر إلی اللهجات العربیة، إذ هی جمعیا علی ما عبر ابن جنی وغیره لغات من حیث کانت کّل واحدة منها «أصوات یعبر بها أهلها عن أغراضهم.» (نفسه: ٣٣/١) ومعالجة هذه اللغات بطریقة المنطق وما ینبغی لاتتفق وطبیعة اللغات التی تجری علی ألسن الناس من غیر مؤتمر سابق یقرر کیف ینبغی أن تجری، ولهذا لانتفق مع ابن جنی فی إخضاع اللهجات للمقایسة، وإنّما نتفق معه

فى ذكر أنّ هذه اللهجة أسير من تلك فى ما ورد من شعر أو نثر، أو هى التى عليها القرآن الكريم وينبغى أن يصار إليها إذا أراد المتكلم أن يأتى باللغة الأدبية المثالية، فيكون القياس كما قرره ما وافق لغة القرآن وما كثر فى الشعر والنثر.

النتيجة

توصل هذا البحث إلى نتائج يمكن القول إنّها على جانب من الأهمية، منها ما اختلف فيه من سبق البحث، فآثر ما يراه بالدليل والبرهان، ومنها ما لم يسبق إليه فيثبت بالأدلة أيضا.

فهذا المقال الذى اختص بالشذوذات عند ابن جنى بين شذوذ اللهجات والمقايسة بينها فذكر عددا من اللهجات ثم أقسام الشاذ فيها كما يراها هو وحاول أن يصلح مذهبه فى ما كان شاذا فى القياس والاستعمال بأن دعا إلى طرح جملة رأى أنها مقحمة فى متن الخصائص من نسخة وصفت بأنّها تختلف عن النسخ الأخرى اختلافا كثيرا، فأمكن إظهار رأيه بصورة خالية من التناقض. ومما بحته هذا المقال أيضا الكلمة المفردة تسمع من العرب لا نظير لها هل هى شاذة؟ ومتى يقبل ما يرد من الألفاظ مخالفا للغة الجمهور وللقياس وما علته؟ وهل ينقل اللسان العربى ويغلط فيكون ذلك مدعاة لاتيانه بما يخالف قياس لغة العرب؟ وللاتيان بلهجة ثالثة تداخلت من لهجته واللهجة التى انتقل لسانه إليها وهل يحسب ذلك فى الشذوذ؟ وهل كلّ القراءات الشاذة آتية من لهجات شاذة؟ طبعا لا؛ وذكر أيضا عددا من الأوصاف التى وصف بها اللهجات وهو يعقد موازنة ومقارنة بينها وعرض مثالين لموازناته وفى الختام وصل إلى مخالفته فى إخضاع الهجات للموازنات والمقايسة، واتفق معه فى الإشارة إلى اللهجة الأكثر استعمالا أو الأسير.

المصادر والمراجع

القرآن المجيد.
ابن الأنباری، عبدالرحمن. ۱۹۵۵م. الإنصاف فی مسائل الخلاف. لانا.
ابن جنی. ١٣٨٦ق. المحتسب فی تبيين وجوه شواذ القراءات. تحقيق علی النجدی ناصف وصاحبيه. القاهرة: لانا.
ابن جنی. ۱۹۵۲م. الخصائص. تحقيق محمد علی النجار. مصر: دار الكتب المصرية.
ابن جنی. ١٩٥٤م. المنصف. تحقيق ابراهيم مصطفی وعبدالله أمين. لانا.
ابن جنی. ۱۹۷۵م. سر صناعة الإعراب. تحقيق أحمد رشيد سعيد محمود. لانا.
ابن عقيل. ١٩٦٤م. شرح ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيی الدين عبدالحميد. لانا.
ابن منظور. ۱۹۹۲م. لسان العرب. بيروت: دار إحياء التراث الإسلامی.
الأنصاری، ابن هشام. لاتا. مغنی اللبيب. دمشق: عيسی الحلبی.
بديع يعقوب، إميل. ۱۹۸۸م. موسوعة النحو والصرف والإعراب بيروت: دار العلم للملايين.
حريرچی، فيروز. ۱۳۸۹ش. قضية اختلاف اللهجات فی المعنی. فصلية دراسات الأدب المعاصر. السنة الثانية.
الرضی الاستراباذی. ۱۲۷۵ق. شرح الكافية. بيروت: لانا.
الرضی الاستراباذی. ۱۹۷۵م. شرح الشافية. تحقيق محمد نور وصاحبيه. بيروت: لانا.
الزبيدی. ١٩٦٦م. تاج العروس. ط بيروت: لانا.
سيبويه، أبو بشرعمرو. ١٣١٦ق. الكتاب. مصر: المطبعة الكبری الأميرية.
السيرافی. ۱۹۵۵م. أخبار النحويين البصريين. مصر لانا.
السيوطی. ۱۳۵۹ش. الأشباه والنظائر. ط۲. الدكن: لانا.
شلاق، هاشم طه. ۱۹۷۱م. أوزان الفعل ومعانيها. القاهرة: الآداب.
المباركی، يحيی علی يحيی. ۲۰۰۷م. أثر اختلاف اللهجات العربية فی النحو. ط۱. القاهرة: دار النشر للجامعات.

پرتال جامع علوم انسانی